المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 13-03-2008 العـــدد : 2567
الصفحـات : 12 المسلسل : 73

يتصدرها موضوع إعادة هيكلة منظمة المؤتمر الإسلامي

وضعت لبناتها قمة مكة .. قمة داكار تواصل اليوم مسيرة إصلاح البيت الإسلامي

«الاقتصادية» والوكالات من داكار

يلتئم اليوم في العاصمة السنغالية داكار اجتماع زعماء 57 دولة إسلامية عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي في قمة منظمتهم الـ 12 وعلى رأس جدول الأعمال إصلاح المنظمة بعد أن وضعت قمة مكة المكرمة الاستثنائية اللبنات الأولى على طريق إعادة هيكلة المنظمة.

ووصل معظم قادة الدول الإسلامية أمس إلى داكار للمشاركة في القمة، فيما أنهى وزراء الخارجية بحث ومناقشة مشروع ميثاق المنظمة الجديد ومشروع البيان الختامي للقمة لعرضهما مع باقي مشاريع القرارات والتوصيات على القادة اليوم وغدا.

وفي هذا الخصوص، أعلن وزير الخارجية السنغالي شيخ تيديان جاديو في وقت متأخر من البارحة الأولى إحراز تقدم «تاريخي» بشأن تعديل ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي مشيرا إلى وجود فرصة كبيرة لاعتماد الميثاق الجديد للمنظمة في قمة داكار اليوم وغدا. وأوضح الوزير خلال مؤتمر صحافي مشترك مع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أكمل الدين إحسان أوغلى قبيل الجلسة الختامية لاجتماع وزراء الخارجية التمهيدي للقمة الإسلامية إنه «حصل تقدم تاريخي بشأن الميثاق».. وأضاف إنه «تقدم ممتاز وخرجنا من القاعة متفائلين بكوننا أنجزنا عملا تاريخيا يتمثل في أنه بعد 36 عاما من العمل بموجب الميثاق القديم نجحنا تقريبا في إنجاز توافق عام حول الميثاق الجديد لمنظمة المؤتمر الإسلامي». وأكد أن هناك «إمكانية تبلغ نسبتها 99.99 في المائة لتبني الميثاق في قمة داكار».. وحول النقاط التي لا تزال عالقة، أشار الوزير إلى مسألة العضوية ومعايير الانضمام إلى المنظمة، والموقف من مبدأ تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وأيضا تحديث عمل المنظمة باتجاه اعتماد نظام الأغلبية في التصويت على القرارات بدلا من الإجماع. ويدور الخلاف أساسا بحسب نسخة مشروع ميثاق المنظمة في موضوع العضوية أساسا في معايير قبول أعضاء جدد حول هل يشمل ذلك «أية دولة عضو في الأمم المتحدة ذات أغلبية مسلمة» أم «أية دولة ذات أغلبية مسلمة» (مثل دولة شمال قبرص التركية)؟ وهل يتم قبول العضوية بأغلبية ثلثي الأعضاء أم بالإجماع؟ من جانبها، تلح باكستان على ضرورة ألا يكون للدولة التي تقبل في المنظمة «خلاف» مع دولة عضو فيها في إشارة إلى خلافها مع الهند. وترغب إيران واليمن في إضافات بشأن تهديد أي دولة عضو في المنظمة. وحول بند دعم حق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير: يصر المغرب على إضافة «دون المس بسيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها» في حين تريد الجزائر إضافة «في إطار الحدود المعترف بها دوليا»، وذلك على خلفية قضية الصحراء الغربية. من جانبه، أشار أوغلى إلى أن الاجتماع تطرق أيضا إلى موضوع كراهية الإسلام (الإسلاموفوبيا)، موضحا أنه خلال الأزمة الأولى للرسوم المسيئة للنبي محمد، صلى الله عليه وسلم، «كانت هناك وعود (من الدول الأوروبية) من أجل إيقاف هذه الحملة غير المفهومة لكن مع الأسف الشديد لم يتم الالتزام بذلك». وأضاف «نحن نحترم حرية التعبير ولكن أن تستغل هذه الحرية لازدراء الأديان والإصرار على الإهانة، أمر غير مفهوم. هذا تصرف غير سوي وتطرف فكري ويجب علينا في العالمين الغربي والإسلامي ألا نقع ضحايا المتطرفين في الجانبين». وتابع «إن الرأي العام في العالم الإسلامي لا يفهم موقف بعض الدول وبعض المثقفين في الإصرار على اعتبار إهانة الإسلام والنبي محمد معيارا لحرية التعبير والصحافة» غير أنه أشار إلى أن «تضارب مواقف الدول الأوروبية بهذا الصدد يدل على إمكانية تحسن الوضع إذ هناك دول ترفض الإهانة وهناك دول

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 13-03-2008 العـــدد : 2567
الصفحـات : 12 المسلسل : 73

أمين منظمة المؤتمر الإسلامي ووزير الخارجية السنغالي يتحدثان في مؤتمر صحافي أمس الأول في داكار. تصوير: رييكا بلاكويل- أ. ب

أخرى تصر على أن ذلك يأتي في باب الحرية». وأضاف أن مرصد كراهية الإسلام التابع للمنظمة قدم لأول مرة تقريرا بهذا الشأن سيعرض على القمة. وحول مسألة الديون، أكد الوزير السنغالي أن القمة تتجه إلى اعتماد تخفيف الديون عن الدول الفقيرة داخل المنظمة وليس إلغائها. وحول صندوق مكافحة الفقر الذي أطلق في أيار (مايو) 2007 برأسمال مؤمل بقيمة عشرة مليارات دولار، أشار الأمين العام إلى أن المبالغ التي وفرت له حتى الآن تزيد على 2,5 مليار دولار وأنه يجري العمل مع البنك الإسلامي للتنمية لرفعه إلى المستوى المؤمل كما يجري النقاش بين أعضاء المنظمة بشأن هل يتم الصرف على برامجه من رأسماله أم من فوائد رأس المال.

وأشار إلى برنامج تنموي خاص بإفريقيا سيعرض على القمة الإسلامية.

وكانت قمة مكة المكرمة الاستثنائية قد عقدت في كانون الأول (ديسمبر) 2005 تلبية لدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى قادة الأمة الإسلامية، حيث أكد خادم الحرمين الشريفين في كلمته الافتتاحية تطلعه إلى «أمة إسلامية موحدة، وإلى حكم يقضي على الظلم والقهر، وإلى تنمية مسلمة شاملة تهدف للقضاء على العوز والفقر، وإلى انتشار الوسطية التي تجسد سماحة الإسلام، وإلى مخترعين وصناعيين مسلمين وتقنية مسلمة متقدمة، وإلى شباب مسلم يعمل لدنياه كما يعمل لآخرته».

واتفق قادة وزعماء المنظمة على برنامج عمل عشري لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الـ21.

وأكد البرنامج العشري على «إصلاح منظمة المؤتمر الإسلامي عبر إعادة هيكلتها، والنظر في تغيير اسمها، ومراجعة ميثاقها ونشاطاتها، ودعمها بالكفاءات المهنية العالية، على نحو ينمي دورها، ويفعل مؤسساتها، ويعزز علاقاتها مع المنظمات غير الحكومية المعترف بها، وتمكين الأمين العام من القيام بواجباته ومده بالصلاحيات اللازمة والمرونة الكافية والموارد التي تمكنه من القيام بالمهام المناطة به، وتفعيل جميع الأجهزة المتخصصة والمنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي للاضطلاع بدورها المنشود، وتقوية التنسيق مع الأمانة العامة، والطلب منها

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 13-03-2008 العـــدد : 2567
الصفحـات : 12 المسلسل : 73

مراجعة أنشطة هذه الأجهزة والتوصية بإلغاء ما يثبت عدم فاعليته».

وفي الشأن الاقتصادي، أشار البرنامج إلى ضرورة تحقيق الأمة الإسلامية مستويات أعلى من التنمية والازدهار، نظراً لما يزخر به العالم الإسلامي من موارد اقتصادية وطاقات هائلة، وذلك عن طريق إعطاء الأولوية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجارة البينية والتخفيف من وطأة الفقر في دول منظمة المؤتمر الإسلامي خاصة الأماكن المتضررة من الصراعات، ومعالجة القضايا المرتبطة بالعولمة والتحرير الاقتصادي والبيئة والعلوم والتقنية».

وكلفت القمة الأمانة العامة بالعمل على تعزيز نطاق التجارة البينية بين الدول الأعضاء ودراسة إمكانية إنشاء منطقة التجارة الحرة بينها لتحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي، والوصول بها إلى نسبة 20 في المائة من إجمالي حجم التجارة خلال مدة الخطة.

ويعد دور منظمة المؤتمر الإسلامي في تنفيذ هذه الرؤى والأهداف للعالم الإسلامي دوراً مركزياً، مما يستدعي إصلاحها بما يمكنها من الاستجابة لآمال الأمة الإسلامية وتطلعاتها في القرن الـ 21.

وأكد القادة على أنه «لكي يتسنى تحقيق هذه الرؤى من أجل مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً وكرامة، قررنا نحن ملوك ورؤساء الدول الأعضاء وحكوماتها في منظمة المؤتمر الإسلامي المصادقة على برنامج العمل العشري التالي من أجل تنفيذه فوراً، والالتزام بمراجعته في منتصف هذه الفترة العشرية».

وأرجئت قمة منظمة المؤتمر الإسلامي مرتين بعد أن كانت مقررة عام 2006، إلى 2007 قبل تأجيلها إلى آذار (مارس) 2008 حتى تستكمل الأشغال الإنشائية لهذه المناسبة في العاصمة السنغالية.

وكانت السنغال قد استضافت قمة المنظمة في كانون الأول (ديسمبر) 1991.